

## ملخص ورقة عمان

### Free access to Legislation: Reducing Complexity through IT and Law

(معهد الحقوق - جامعة بيرزيت)

(Mahmoud Dodeen)

مقدمة:

يتسم الوضع القانوني في فلسطين، مقارنة مع دول العالم، بالتعقيد، نظرا لتعدد الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم فلسطين، والذي أدى بدوره إلى تنوع الأنظمة القانونية فيها.

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، كان من المتوقع أن تواجه تحدي القيام بحصر وتوحيد التشريعات سارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أنها تتوزع على الحقب التاريخية المختلفة التي مرت بها البلاد، ولحاجة ذلك لباحثين قانونيين مؤهلين لضبط وتحديد حالة سريان هذه التشريعات، لذا، أخذ معهد الحقوق على عاتقه القيام بهذه المهمة؛ فعمد على إجراء مسح شامل ودقيق للتشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على شكل ورقي بمراحل مختلفة، تم فيما بعد تسخير تكنولوجيا المعلومات لفهرسة كل تشريع على الحاسوب لعمل قاعدة بيانات قانونية تضم كافة التشريعات السارية في البلاد عبر الحقب التاريخية المختلفة، وتم تشكيل فريق عمل من تكنولوجيا المعلومات بغية توفير أفضل الآليات لعرض المحتويات التشريعية لهذه القاعدة للمستخدمين على شبكة الانترنت، حيث ضمت هذه القاعدة أربعة عشر ألف تشريع، منها 5500 تشريع ساري. وقد عكف فريق الباحثين على حل مشكلات قانونية معقدة مثل؛ علاقات الإلغاء والتعديل والاستناد بين تشريعات تعود إلى حقبات وسلطات ومناطق مختلفة، ووضع منهجية عمل دقيقة، واعتمدت المنهجية التي اتبعتها معهد الحقوق في القيام بمشروع المسح الشامل، على تقسيم العمل إلى ثلاث مراحل رئيسية: التوثيق الورقي؛ إذ وفر نصوص التشريعات ورقيا وفرزها لاستخراج الساري منها، وترتيب التشريعات بحسب الموضوعات، وتعبئة البطاقات التعريفية للتشريعات تمهيدا لتوثيقها إلكترونيا. التوثيق الإلكتروني؛ وتضمن إنشاء البطاقة التعريفية وتحديد حقولها، ثم تدقيق البطاقات التعريفية للتشريعات، وإدخالها على القاعدة المرجعية، وتدقيق القاعدة وتصحيح المعلومات. تكنولوجيا المعلومات؛ وتضمن تحليل النظم واختيار البرامج المناسبة لبناء القاعدة المرجعية، وتصميم وبناء هيكلية التشريع على الحاسوب وتصميم واجهة الإدخال، وتصميم واجهة التطبيق بالإضافة إلى تطوير وتنقيح القاعدة،

وتطويرها من خلال إدخال التحسينات والإضافات على النصوص الكاملة للتشريعات من خلال تقنية الـ XNL.

### مشروع دمج التشريعات

هَدَف المشروع إلى تحضير نسخة منقحة من القوانين السارية في فلسطين من خلال الجمع بين القانون وتعديلاته في نص واحد مدمج بصورته النهائية، وفق أسلوب علمي منهجي يستوعب إشكالات النظام القانوني الفلسطيني. فقبل هذا المشروع كان يتم التعامل مع كل قانون معدّل على اعتبار أنه كتلة تشريعية منفصلة عن القانون الأصلي و فقط كان يتم ربه مع القانون الأصلي بعلاقة تعديل مع بقاء النصين مستقلين، فصار التفكير باتجاه الوصول إلى النص النهائي المدمج للقوانين.

ينسجم مشروع دمج التشريعات بشكل عام مع توجهات المعهد في تحديث وتطوير الأطر القانونية والاستفادة ما أمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات في قواعد البيانات القانونية، لتبسيط وتوضيح النظام القانوني الذي يحكم المسائل كافة في فلسطين ووضع التشريعات بصورتها النهائية بحسب موضوعاتها أمام المشرع الفلسطيني للمساهمة في تحديد الأولويات التشريعية ويساعد في تحديث التشريعات بما يوائم الواقع الفلسطيني ويعزز سيادة القانون، ويمكن الكافة من الوصول الحر والمجاني للمعومات القانونية. وخرج المشروع بقاعدة بيانات لجميع التشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في أي منهما، تُعرض على صفحة انترنت جديدة تراعي التحسينات التي وفرها المشروع، وتوفر للمستخدم ميزة عرض التشريعات المدمجة بصورتها النهائية مع إمكانية عرض أي تعديل في أي فترة زمنية يريد المستخدم، مع توفر خدمة طباعة نسخة من التشريع المدمج تبين التغيرات التي طرأت على نصوص التشريع مع جميع التوثيقات اللازمة، هذا بالإضافة للوصلات والعلاقات التي طورت بإضافة أنواع جديدة؛ كالأحالة والإشارة والتشريعات التنفيذية والتفسير والتصويب وتطبيقات قضائية ما أمكن ربط قاعدة التشريعات مع قاعدة الأحكام القضائية بشكل مهني وسلس.